

رقم الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
٦٣٩٢ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠	التقرير الخامس للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (S/2010/471)	مشروع قرار مقدم من المملكة المتحدة (S/2010/495)	سيراليون	سيراليون	سيراليون	القرار ١٩٤٠ (٢٠١٠) ٠-٠-١٥
٦٥٠٤ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١	التقرير السادس للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (S/2011/119)		سيراليون	الممثل التنفيذي للأمين العام، ورئيس تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام	جميع المدعويين	
٦٦٠٩ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١	التقرير السابع للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (S/2011/554)		سيراليون	الممثل التنفيذي للأمين العام، ورئيس تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام	جميع المدعويين	
٦٦١١ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١	التقرير السابع للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (S/2011/554)	مشروع قرار مقدم من المملكة المتحدة (S/2011/572)	سيراليون		سيراليون	القرار ٢٠٠٥ (٢٠١١) ٠-٠-١٥

٦ - الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

عرض عام

خلال الفترة المستعرضة، عقد مجلس الأمن جلسة مغلقة واحدة فيما يتعلق بالحالة في منطقة البحيرات الكبرى.

الجلسات: الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

رقم الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
٦٥٨٨ (المغلقة) ٢١ تموز/يوليه ٢٠١١		٢٠ دولة من الدول الأعضاء ^(٨٣)	الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة	أعضاء المجلس، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجميع المدعوين عملاً بالمادة ٣٩

(أ) إسبانيا وأستراليا وأوغندا وأيرلندا وبلجيكا وبولندا وتركيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والاندرك وزمبابوي وسلوفينيا والسويد وصربيا وفنلندا وكرواتيا وهولندا واليابان واليونان.

٧ - الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

عرض عام

يوني ٢٠١٠^(٨٣). وبعد ذلك، مدد المجلس مرتين ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمدة سنة واحدة^(٨٤). وقام المجلس أيضاً مرتين بتمديد نظام الجزاءات المفروض على الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وولاية فريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)^(٨٥).

١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١١: إعادة تشكيل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتصبح بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠، قام الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعرض تقرير الأمين

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ١٣ جلسة واتخذ أربعة قرارات في إطار الفصل السابع من الميثاق واعتمد بيانين رئاسيين بشأن الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وركز المجلس على إعادة تشكيل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتصبح بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية^(٨٢)، وحماية المدنيين، ولا سيما من العنف الجنسي، والأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام ٢٠١١.

ومدد المجلس ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ٣٠ حزيران/

(٨٢) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن ولايتي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، انظر الجزء العاشر، القسم الأول، "عمليات حفظ السلام".

(٨٣) القرار ١٩٢٥ (٢٠١٠).

(٨٤) القراران ١٩٢٥ (٢٠١٠) و ١٩٩١ (٢٠١١).

(٨٥) القراران ١٩٥٢ (٢٠١٠) و ٢٠٢١ (٢٠١١).

بإستخدام جميع الوسائل الضرورية للاضطلاع بولاية توفير الحماية المنوطة بها، بما في ذلك الحماية الفعالة للمدنيين، وموظفي المساعدة الإنسانية والمدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين لخطر داهم بالوقوع ضحية العنف البدني، فضلا عن حماية موظفي الأمم المتحدة ومرافقها ومنشآتها ومعداتها. وقرر كذلك أنه ينبغي البت في أوجه إعادة تشكيل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في المستقبل استنادا إلى تطور الوضع في الميدان وإلى إنجاز الأهداف التي يتعين على الحكومة وبعثة الأمم المتحدة السعي إلى تحقيقها، بما في ذلك إنجاز العمليات العسكرية الجارية في إقليمي كيفو ومقاطعة أورينتال، وتحسين قدرة الحكومة على توفير الحماية الفعلية للسكان، وتوطيد سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد.

وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠١١، قال ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إنه بالنظر إلى التطور الذي طرأ على الحالة الأمنية في الميدان، حان الوقت لبدء فترة انتقالية تتضمن إعادة هيكلة وتشكيل البعثة وولايتها، بما يتفق والانسحاب المنظم والتدريجي والمطرود في الوقت ذاته لمكوناتها العسكري، مع أخذ توصيات الخبراء في فريق التقييم المشترك في الاعتبار^(٨٨).

٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١: العنف الجنسي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وحماية المدنيين

في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، قدم كل من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع إحاطتين إلى

العام، الذي تضمن استنتاجات بعثة تقييم تقني موفدة إلى البلد وفقا للقرار ١٩٠٦ (٢٠٠٩) فيما يتعلق بالخفض التدريجي للبعثة^(٨٦). وأبلغ المجلس بأن الرئيس جوزيف كاييلا أعرب عن رغبته في أن يكتمل الخفض التدريجي للبعثة بحلول حزيران/يونيه ٢٠١١. واعترافا برغبة الرئيس، أبلغ المجلس بتوصية الأمين العام ببدء المرحلة الأولى من الخفض التدريجي قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، رهنا بموافقة المجلس. وبعد تلك المرحلة، ستستعرض آلية تنسيق مشتركة بين الحكومة والبعثة الحالة الأمنية في مناطق انتشار البعثة. وسيكون الاستعراضان المقرران نقطة الانطلاق للتخطيط للمراحل اللاحقة من الخفض التدريجي على أساس مبدأ الاعتماد على الذات على الصعيد الوطني، الذي طرحه الرئيس كاييلا. وينبغي للبعثة أيضا أن تحول تدريجيا تركيزها وهيكلها نحو تحقيق الاستقرار وتوطيد السلام بعد انتهاء النزاع من خلال إنشاء شراكة موسعة مع فريق الأمم المتحدة القطري^(٨٧).

وفي ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠، اتخذ المجلس القرار ١٩٢٥ (٢٠١٠)، الذي قام فيه، في جملة أمور، بتمديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، وقرر أن يصبح اسم البعثة هو بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠؛ وأن تنشر حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، وأذن بانسحاب ما يصل قوامه إلى ٢٠٠٠ من أفراد الأمم المتحدة العسكريين من المناطق التي يسمح فيها الوضع الأمني بذلك، وذلك بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وإذ أكد المجلس على وجوب منح حماية المدنيين الأولوية، أذن للبعثة

(٨٦) S/2010/164.

(٨٧) S/PV.6297، الصفحات ٢-٧.

(٨٨) S/PV.6539، الصفحة ٨.

للحكومة تعزيز جهودها للتصدي للإفلات من العقاب وتعزيز سيادة القانون، خاصة في سياق العنف الجنسي، فيما يتمثل دور الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في دعم الحكومة باعتبارها الموفر الرئيسي للحماية والخدمات^(٩٠).

وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً، أكد فيه من جديد إدانته الشديدة لعمليات الاغتصاب الجماعي التي وقعت في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وشدد على المسؤولية الأساسية التي تتحملها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية عن ضمان الأمن في أراضيها وحماية المدنيين فيها، مع احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ودعا المجلس الحكومة إلى إدانة هذه الفظائع، وتقديم مساعدة فعالة إلى ضحايا الاعتداء الجنسي ودعم الجهود التي تضطلع بها جميع الأطراف المعنية من أجل حماية الضحايا ومساعدتهم والحيلولة دون حدوث مزيد من العنف. وشدد المجلس على حاجة البعثة إلى تحسين العلاقات مع المجتمعات المحلية بطرق منها تحسين آليات جمع المعلومات وأدوات الاتصال^(٩١).

وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، قدمت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع تقريراً عن إلقاء القبض على الأمين التنفيذي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، إحدى الجماعات المتمردة المتورطة في عمليات الاغتصاب الجماعي، وقائد آخر للجماعة المتمردة الماي - ماي شيكا يفترض أنه من بين المسؤولين عن عمليات الاغتصاب الجماعي في واليكالي. وحث المجلس على زيادة التركيز على جرائم العنف الجنسي

(٩٠) المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢.

(٩١) S/PRST/2010/17.

المجلس بشأن الاغتصاب الجماعي الذي ارتكب في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٠ في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وإذا قدم الأمين العام المساعد وصفا للتدابير التي اتخذتها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أعقاب وقوع الاغتصاب الجماعي، بما في ذلك نشر فريق حماية مشترك على محور مبوفي - كيبوا لتقييم الحالة الأمنية للقرى على طول المحور، والتحقق من الادعاءات بوقوع هجمات وعمليات اغتصاب جماعي ونهب مؤخرًا، وتقييم احتياجات الحماية للسكان المحليين، فقد قال إن إجراءات البعثة لم تكن "كافية"، مما أدى إلى اعتداءات وحشية غير مقبولة على سكان قرى المنطقة. وأوضح التدابير اللازمة لكبح هذا العنف في المستقبل، ومنها تحسين العلاقات مع المجتمع المحلي والقيام بمزيد من الدوريات المسائية والليلية. وأبلغ الأمين العام المساعد أيضاً عن الأنشطة التي اضطلعت بها البعثة والحكومة من أجل تقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة، بما في ذلك إطلاق البعثة لعملية Shop Window، وهي عملية إنزال للقوة من أجل السيطرة الميدانية بهدف حماية المدنيين في منطقة بينغا وكيبوا واليكالي في كيفو الشمالية وتوفير الغطاء الأمني للجهود الرامية إلى إلقاء القبض على الجناة، وإنشاء حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للجنة لتقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة^(٩٢). وإذا أكدت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع على أن الاغتصاب يجري اختياره بشكل متزايد كسلاح مفضل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، قالت إن المجتمع الدولي ينبغي أن يواجه مسؤوليته الجماعية عن عدم قدرته على منع عمليات الاغتصاب الجماعي في كيبوا. وشددت على أنه ينبغي

(٨٩) S/PV.6378، الصفحات ٥-٨.

عام ٢٠١٠، في عدد المعتقلين في صفوف الجنود الحكوميين والشرطة ممن اُتهموا بارتكاب هذه الانتهاكات^(٩٤).

وفي ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١، اتخذ المجلس القرار ١٩٩١ (٢٠١١)، الذي أكد فيه من جديد أن حماية المدنيين يجب أن تعطى الأولوية عند اتخاذ القرارات بشأن كيفية استخدام القدرات والموارد المتاحة، وشجع أيضاً على الاستعانة بالتدابير الابتكارية التي تنفذها البعثة لحماية المدنيين. وشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن تظل ملتزمة التزاماً تاماً بحماية السكان المدنيين عن طريق إنشاء قوات أمن محترفة لها مقومات البقاء، فضلاً عن تحقيق سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وأن تعزز الحلول غير العسكرية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الحل الشامل للحد من التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية، وأن تبسط كامل سلطة الدولة في المناطق المحررة من الجماعات المسلحة.

وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أبلغ الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن تواصل الإبلاغ عن عدد مروع من حالات الاغتصاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورأى أن نموذج الإدماج - إدماج العناصر المسلحة من دون الاستفادة من التدريب الكافي ودون الفرز والبرامج البديلة - قد أسفر عن نتائج غير مرضية ويحتاج إلى مراجعة وتنقيح. غير أنه لاحظ أنه قد تم إحراز تقدم كبير نوعاً ما، ولا سيما في مكافحة الإفلات من العقاب^(٩٥).

(٩٤) S/PV.6476، الصفحة ٣.

(٩٥) S/PV.6649، الصفحة ٦.

في عمل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤). وأخيراً، أشادت بالحكومة لاعتمادها بعض السياسات لمكافحة العنف الجنسي، بما في ذلك إعلان الوقف الاختياري لأعمال التعديين في ثلاث مقاطعات بعد الفظائع التي وقعت في واليكالي وسياسة عدم التسامح على الإطلاق مع العنف الجنسي داخل صفوف القوات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية^(٩٢).

وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أفاد الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن الاستعراض الداخلي المتعلق بأنشطة الحماية التي تقوم بها البعثة لن يكون "نشاطاً يجرى مرة واحدة فحسب في إطار زمني محدد". وقال إنه رداً على تصاعد العنف في كينغو الشمالية، تمت تهيئة وضع عسكري للبعثة أكثر وضوحاً وفعالية، وأشار إلى عملية Shop Window، التي تهدف إلى التحقق مما إذا كانت العناصر المسلحة تقوم بجرية بعمليات في المنطقة وتحسين الأمن العام^(٩٣).

وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠١١، شدد الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن حماية المدنيين تظل أولوية البعثة الرئيسية ومحل تركيزها، وذلك بسبب العمليات التي تقوم بها جماعات مسلحة أجنبية ومحلية في الجزء الشرقي من البلد. وفي معرض تعليقه بأن هناك الكثير جداً من حالات الانتهاكات التي ارتكبتها أفراد ينتمون إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية، لاحظ حدوث زيادة كبيرة، خلال

(٩٢) S/PV.6400، الصفحات ٢ - ٤.

(٩٣) S/PV.6403، الصفحة ٣.

هذه الشروط في الانتخابات، قال إنه من المتوقع أن تواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقديم الدعم اللوجستي والتقني، وإنها على استعداد لدعم عمل مراقبي الانتخابات^(٩٩). وأفاد ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن اللجنة الانتخابية نشرت جدولاً زمنياً عاماً للانتخابات، يفيد بأن الانتخابات لاختيار رئيس الجمهورية والنواب الوطنيين ستجرى في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر وبأن الرئيس المنتخب سيؤدي القسم وسيجري تنصيبه في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر. وأشار إلى أن قادة سياسيين بارزين من المعارضة أكدوا مشاركتهم في الانتخابات المقبلة بتسجيل أسمائهم بعد نشر الجدول الزمني، وهو ما يمثل دليلاً على موافقة الطبقة السياسية كلها تقريباً على الجدول الزمني^(١٠٠). وشدد المتكلمون على أهمية الانتخابات المقبلة في توطيد سلطة الدولة وشرعيتها، الذي هو شرط مسبق لتحقيق الاستقرار وتوطيد السلام، كما أكدوا على الدور الداعم الذي تضطلع به البعثة في تقديم المساعدة اللوجستية والمالية بناء على طلب الحكومة^(١٠١).

وفي ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١، وعلى الرغم من أن الممثل الخاص للأمين العام أقر بالتحديات التي تواجهه، بما في ذلك الحاجة إلى موارد مالية تكاملية وتوفير الأمن الانتخابي، فقد أبرز التقدم المحرز في التحضير للانتخابات^(١٠٢).

(٩٩) S/PV.6539، الصفحة ٣.

(١٠٠) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(١٠١) المرجع نفسه، الصفحات ٩-١١ (غابون)؛ والصفحتان ١١ و ١٢ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٦ (الصين)؛ والصفحتان ١٧ و ١٨ (نيجيريا)؛ والصفحة ٢٠ (البرتغال)؛ والصفحة ٢٩ (ألمانيا)؛ والصفحة ٣٠ (البرازيل)؛ والصفحتان ٣١ و ٣٢ (البوسنة والهرسك)؛ والصفحة ٣٤ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

(١٠٢) S/PV.6551، الصفحتان ٤ و ٥.

١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١: الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام ٢٠١١

في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، قال الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إن إجراء انتخابات ديمقراطية وشفافة وذات مصداقية أولوية كبرى بالنسبة للحكومة. وحتى ذلك الوقت، وافقت السلطات الوطنية والدولية على الميزانيات، واستكمل التخطيط الأولي للدعم اللوجستي المطلوب من البعثة، وهناك دعم متواصل لعمليات تسجيل الناخبين. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزم أيضاً بتوفير المساعدة الفنية وغيرها من أنواع المساعدة^(٩٦).

وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠١١، أكد الممثل الخاص للأمين العام على أنه رغم التحديات، تم إحراز تقدم جيد نحو إجراء الانتخابات الوطنية. وأشار إلى أن بعثة الأمم المتحدة ما فتئت تقوم بنشاط بتقديم الدعم اللوجستي الضروري وأن التقدم المحرز نحو ضمان التمويل العام لميزانية الانتخابات الكونغولية كان أيضاً مرضياً^(٩٧). وأفاد ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن لجنة انتخابية وطنية مستقلة قد أنشئت وستقدم التوجيه إلى البلد بشأن كيفية تنظيم العملية الانتخابية، ولا سيما ما يتعلق بتسجيل الناخبين، ووضع القوائم الانتخابية، وعملية التصويت، وفرز الأصوات^(٩٨).

وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠١١، قال الأمين العام إن الانتخابات يمكن أن تساعد على زيادة توطيد السلام والاستقرار وإنه يجب أن تكون سلمية وذات مصداقية. وإذ حث جميع أصحاب المصلحة على العمل معاً لضمان تلبية

(٩٦) S/PV.6403، الصفحة ٥.

(٩٧) S/PV.6476، الصفحة ٥.

(٩٨) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

التوترات المتعلقة بالانتخابات، وأنشطة الجماعات المسلحة^(١٠٣).

٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١: تجديد نظام الجزاءات وفريق الخبراء

في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، اتخذ المجلس القرار ١٩٥٢ (٢٠١٠)، الذي قرر فيه أن يحدد حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ تدابير الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨). وطلب إلى الأمين العام أن يمدد لفترة تنتهي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ ولاية فريق الخبراء، مع إضافة خبير سادس.

وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، اتخذ المجلس القرار ٢٠٢١ (٢٠١١)، الذي قرر بموجبه، في جملة أمور، أن يحدد، حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، تدابير الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨). وطلب إلى الأمين العام تمديد ولاية فريق الخبراء حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

(١٠٣) S/PV.6649، الصفحتان ٣ و ٤.

وفي ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١، اتخذ المجلس القرار ١٩٩١ (٢٠١١) الذي قرر فيه، في جملة أمور، أن تقوم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدعم تنظيم وإجراء الانتخابات الوطنية والمحلية وانتخابات المقاطعات، وذلك من خلال توفير الدعم التقني واللوجستي على نحو ما تطلبه السلطات الكونغولية وعن طريق تيسير الحوار المعزز والمنظم مع اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ورصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها ومتابعتها في سياق الانتخابات، واللجوء إلى المساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام.

وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، قال الممثل الخاص للأمين العام إن البعثة تشارك مشاركة تامة من أجل ضمان إجراء الانتخابات بشكل ديمقراطي في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وفقا للجدول الزمني الذي وضعته اللجنة الانتخابية. ولئن لاحظ التقدم الحرز والوفاء بالتعهدات المالية الدولية لدعم الانتخابات، أشار إلى انخفاض النسبة المئوية للمرشحات للمناصب المتنافس عليها، والزيادة المتوقعة في

الجلسات: الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملا بالمادة ٣٧	الدعوات عملا بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون عن التصويت)
٦٢٩٧	التقرير الحادي والثلاثون للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2010/164)		٣٧	٣٩ وغيرها	الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية	الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

الجزء الأول - النظر في المسائل التي تقع في إطار مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين

القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - المتنعون عن التصويت)	المتكلمون	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	وثائق أخرى	البند الفرعي	الجلسة والتاريخ
القرار ١٩٢٥ (٢٠١٠) ١٥-٠٠٠			جمهورية الكونغو الديمقراطية	مشروع قرار مقدم من أوغندا، وغابون، وفرنسا، والمملكة المتحدة لريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة والأمريكية (S/2010/164) (S/2010/256)	التقرير الحادي والثلاثون للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2010/164)	٦٣٢٤ ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠
	جميع المدعوين	الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع	جمهورية الكونغو الديمقراطية			٦٣٧٨ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
S/PRST/2010/17			جمهورية الكونغو الديمقراطية			٦٣٨٧ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
	الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع	الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع	جمهورية الكونغو الديمقراطية			٦٤٠٠ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠
	الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية	الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية	جمهورية الكونغو الديمقراطية		تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2010/512)	٦٤٠٣ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠
القرار ١٩٥٢ (٢٠١٠) ١٥-٠٠٠				مشروع قرار مقدم من فرنسا (S/2010/597)		٦٤٣٢ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠
	جميع المدعوين	الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية	جمهورية الكونغو الديمقراطية		تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2011/20)	٦٤٧٦ ٧ شباط/فبراير ٢٠١١

القرار والتصويت	الدعوات عملاً	الدعوات عملاً	وثائق أخرى	الجلسة والتاريخ	البند الفرعي
(المؤيدون - المعارضون - المتنعون عن التصويت)	بالمادة ٣٩ وغيرها	بالمادة ٣٧			
S/PRST/2011/11	الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس، والمدعوون كافة	مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومدير عمليات البنك الدولي واستراتيجيته لأفريقيا، والرئيس بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة	جمهورية الكونغو الديمقراطية	رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة (S/2011/282)	٦٥٣٩ ١٨ أيار/مايو ٢٠١١
	جميع المدعوين	الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية	جمهورية الكونغو الديمقراطية	تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2011/298)	٦٥٥١ ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١
القرار ١٩٩١ (٢٠١١) ٠-٠-١٥			جمهورية الكونغو الديمقراطية	مشروع قرار مقدم من غابون، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية (S/2011/390)	٦٥٦٨ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١
	جميع المدعوين	الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية	جمهورية الكونغو الديمقراطية	تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2011/656)	٦٦٤٩ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١
القرار ٢٠٢١ (٢٠١١) ٠-٠-١٥			جمهورية الكونغو الديمقراطية	مشروع قرار مقدم من فرنسا (S/2011/737)	٦٦٧١ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١

٨ - الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

عرض عام

العام^(١٠٦)، أكدت على أن عملية السلام بلغت مرحلة حرجية، سيحدد فيها مصير عملية بناء السلام عقد الانتخابات بنجاح وإتمام عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لحوالي ٨ ٠٠٠ مقاتل سابق، وهما عملتان تم تأخيرهما حتى ذلك الحين. وقالت إن اللجنة الانتخابية المستقلة أوصت بتحديد تاريخي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ كموعدين للجولتين الأولى والثانية من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، على التوالي. وانتقلت الممثلة الخاصة إلى الحالة الأمنية، فقالت إن الهجمات المستمرة التي يشنها جيش الرب للمقاومة على السكان المدنيين في مقاطعات الجمهورية الجنوبية الغربية تزيد من تدهور الحالة الأمنية. وأكدت على أن المكتب يعمل على نحو وثيق مع أربع بعثات لبناء السلام تابعة للأمم المتحدة في المنطقة من أجل رصد أنشطة جيش الرب للمقاومة، لكنها أقرت بالحاجة إلى اتباع نهج إقليمي أكثر تنسيقاً لمكافحة التهديد الذي يشكله هذا الجيش^(١٠٧). وأشار ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى أنه على الرغم من أن كلا من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية تتفق على أن الأمن ضروري من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في بلد عرضة للتمرد الداخلي، فإن وجود المتمردين الأجانب وقطاع الطرق لم يجعل الأمور أسير^(١٠٨).

وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، استمع المجلس إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة، التي عرضت تقرير الأمين العام، وقدمت معلومات مستكملة عن الأعمال التحضيرية

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ست جلسات واتخذ قراراً واحداً وأصدر بياناً رئاسياً واحداً فيما يتعلق بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. واستمع إلى أربع إحاطات قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام بشأن أنشطة كل منهما. وركز المجلس على التقدم المحرز نحو إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وكذلك على التحديات التي تواجه إعادة إدماج المقاتلين السابقين، والانكباب على إصلاح قطاع الأمن، وضمان الأمن في الشمال الشرقي من البلد.

وقام المجلس مرتين بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى^(١٠٤)، لمدة سنة واحدة ثم لمدة ١٣ شهراً^(١٠٥).

٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١: الإحاطات المقدمة من الممثلة الخاصة للأمين العام، والعملية الانتخابية، وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠، استمع المجلس إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأثناء عرض تقرير الأمين

(١٠٤) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني، "البعثات السياسية وبعثات بناء السلام".

(١٠٥) S/PRST/2010/26 والقرار ٢٠٣١ (٢٠١١).

(١٠٦) S/2010/295.

(١٠٧) S/PV.6345، الصفحتان ٣ و ٤.

(١٠٨) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

التسجيل في هدوء. وأقر المجلس بما أحرز حتى ذلك الوقت من تقدم في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ودعا كافة الجماعات السياسية - العسكرية إلى اتخاذ التدابير الضرورية من أجل الانتهاء، دون تأخير، من عملية نزع السلاح والتسريح بصورة شفافة ومسؤولة. وحدد المجلس دعوته لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل إحياء الجهود الرامية إلى إصلاح مؤسسات قطاع الأمن، الذي يشكل عنصرا جوهريا من عناصر عملية بناء السلام، والتصدي لظاهرة الإفلات من العقاب المتفشية، وتعزيز سيادة القانون وزيادة احترام حقوق الإنسان^(١١٢).

وفي ٧ تموز/يوليه ٢٠١١، استمع المجلس إلى إحاطة مقدمة من الممثلة الخاصة، التي عرضت تقرير الأمين العام^(١١٣). وأشارت إلى أن الفترة المشمولة بالتقرير طغت عليها الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وقالت إن المراقبين الدوليين والوطنيين وصفوا الانتخابات بأنها كانت شاملة وسلمية رغم وقوع عدد من المخالفات. وأكدت على أن أكبر تحديين عاجلين هما النظام السياسي بعد الانتخابات التشريعية والرئاسية وتنفيذ اتفاقات السلام مع الجماعات المتمردة ونزع سلاح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم على نحو مستدام، في إطار الإصلاح العام لقطاع الأمن^(١١٤).

وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، استمع المجلس إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة، التي عرضت تقرير الأمين العام^(١١٥)، وقدمت معلومات مستكملة عن التطورات السياسية والأمنية والإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية

(١١٢) S/PRST/2010/26.

(١١٣) S/2011/311.

(١١٤) S/PV.6575، الصفحة ٣.

(١١٥) S/2011/739.

للاختبارات وعن الحالة الأمنية في البلد^(١١٦). وأفادت بأنه من المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وأن الأمم المتحدة والشركاء الدوليين قد قدموا دعما تقنيا وماليا كبيرا إلى اللجنة الانتخابية المستقلة، التي عُهد إليها بتنفيذ العملية الانتخابية. وفي ما يتعلق بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ذكرت أنه على الرغم من أن التحقق من المقاتلين السابقين في شمال غرب البلد قد اكتمل، يجب أن تفي أطراف الحوار السياسي الشامل بالتزاماتها كافة بحيث يتسنى المضي قدما في العملية ككل. وإذ شددت على أن الحكومة بحاجة إلى الوسائل والموارد الكافية للتصدي لانعدام الأمن، أشارت إلى أنها بذلت جهودا هامة من أجل بسط سلطتها وتوفير الخدمات في جميع أنحاء البلد^(١١٧). وقال ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إن بلده يعدّ لإجراء انتخابات حرة ومنصفة وشفافة. غير أن هناك بعض المخاوف الحقيقية في عدة مناطق، مثل انعدام الأمن الذي تؤججه الجماعات المتمردة التي لم توقع بعد على اتفاق السلام الشامل وجماعات مسلحة مجهولة^(١١٨).

وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا دعا فيه جميع أصحاب المصلحة الوطنيين إلى مواصلة ما يبذلونه من جهود للدفع قدما، وعلى وجه السرعة، بعملية إعداد وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية، وأحاط علما بالرسوم الرئاسية الذي حدد تاريخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ موعدا للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وباستكمال عملية

(١٠٩) S/2010/584.

(١١٠) S/PV.6438، الصفحة ٤.

(١١١) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولاحظ مع القلق عدم وجود استراتيجية وطنية ناجحة وذات مصداقية، وأهاب في هذا الصدد بالحكومة أن تعود إلى إجراء حوار مجد مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بطرق منها على وجه الخصوص مراعاة خريطة الطريق المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن التي صاغها المكتب استجابة لطلب الحكومة المساعدة لإحياء عملية إصلاح قطاع الأمن.

٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١: الإحاطات المقدمة من رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام

في الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قدم رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام بانتظام معلومات مستكملة إلى المجلس بشأن المسائل المتعلقة بتنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي شمل العملية الانتخابية، وإصلاح قطاع الأمن، وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج^(١١٧).

(١١٧) انظر S/PV.6345، و S/PV.6438، و S/PV.6575، و S/PV.6687.

والمتعلقة بحقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى. وإذا أبرزت التطورات الإيجابية، قالت إنه، بالرغم من الانقسامات على الجبهة السياسية، فإن تحاور الحكومة مع المعارضة كان انفراجا سياسيا رئيسيا وغير متوقع. وحذرت من أنه إن كانت ديناميكية السلام التي بدأت بين الحكومة والمجموعات السياسية-العسكرية تمنح فرصة حقيقية للسلام في البلد، فإن انعدام التمويل بغية استكمال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والشروع في المرحلة الثانية من إصلاح قطاع الأمن يمكن أن يضع البلد على حافة الكارثة^(١١٦).

وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، اتخذ المجلس القرار ٢٠٣١ (٢٠١١) الذي أعرب فيه عن القلق من عدم بسط الدولة سلطتها خارج العاصمة، الأمر الذي أفضى إلى فراغ أمني خطير في أنحاء كثيرة من البلد، وأهاب فيه بحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة كافة مواصلة الالتزام بعملية المصالحة الوطنية عن طريق الامتثال التام للتوصيات التي أفضى إليها الحوار السياسي الشامل الذي انتهى في عام ٢٠٠٨. كما طالب الجماعات المسلحة كافة بأن تتعاون مع الحكومة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأكد المجلس على أهمية إصلاح قطاع الأمن

(١١٦) S/PV.6687، الصفحات ٢-٧.

الجلسات: الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - المتنعون عن التصويت)
٦٣٤٥ ٢٨ حزيران/ يونيه ٢٠١٠	تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2010/295)		جمهورية أفريقيا الوسطى	المثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيسة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ورئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام	جميع المدعويين
٦٤٣٨ ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠	تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2010/584)		جمهورية أفريقيا الوسطى	المثلة الخاصة للأمين العام، ورئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام	جميع المدعويين
٦٤٤٤ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠	تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2010/584)		جمهورية أفريقيا الوسطى		S/PRST/2010/26
٦٥٧٥ ٧ تموز/يوليه ٢٠١١	تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2011/311)		جمهورية أفريقيا الوسطى	المثلة الخاصة للأمين العام، ورئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام	جميع المدعويين

الجزء الأول - النظر في المسائل التي تقع في إطار مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - المتنعون عن التصويت)
٦٦٨٧	تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2011/739)		جمهورية أفريقيا الوسطى (رئيس الوزراء)	الممثلة الخاصة للأمين العام، ورئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام	جميع المدعوين	
٦٦٩٦	تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2011/739)	مشروع قرار مقدم من ألمانيا، وغابون، فرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا المتحدة الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية (S/2011/785)				القرار ٢٠٣١ (٢٠١١) ١٥-٠٠

٩ - الحالة في غينيا - بيساو

عرض عام

وعلاوة على ذلك، جدد المجلس مرتين ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو^(١١٨)، لفترة سنة واحدة و ١٤ شهراً، على التوالي^(١١٩).

١٥ و ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠: تقديم إحاطة واعتماد بيان رئاسي

في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٠، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام لغينيا - بيساو ورئيس

(١١٨) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني، "البعثات السياسية وبعثات بناء السلام".

(١١٩) القراران ١٩٤٩ (٢٠١٠) و ٢٠٣٠ (٢٠١١).

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن تسع جلسات مخصصة للحالة في غينيا - بيساو واتخذ قرارين واعتمد بياناً رئاسياً واحداً. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام في غينيا - بيساو ورئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام بشأن الحالة السياسية والأمنية المحيطة بالعصيان العسكري الذي وقع في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وكذلك التطورات المتعلقة بالجهود المبذولة في مجالي إصلاح قطاع الأمن ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.

تقدم في مجالات من قبيل إصلاح قطاع الأمن ومكافحة الاتجار بالمخدرات^(١٢٢).

وفي ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً أعرب فيه، في جملة أمور، عن قلقه إزاء الوضع الأمني والتهديدات التي تواجه النظام الدستوري في غينيا - بيساو، وأهاب بالحكومة أن تطلق على الفور سراح جميع المحتجزين في أحداث الأول من نيسان/أبريل أو تقدمهم للمحاكمة مع الاحترام الكامل لحسن سير العدالة^(١٢٣).

٥ آذار/مارس ٢٠١٠ إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١: إحاطات بشأن التطورات المتصلة بإصلاح قطاع الأمن ومبادرات بناء السلام الأخرى

في الفترة من ٥ آذار/مارس ٢٠١٠ إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، استمع المجلس إلى إحاطات قدمها الممثل الخاص للأمين العام، الذي أوجز الدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو في مجالات من قبيل إصلاح قطاع الدفاع والأمن، والمصالحة الوطنية، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وأكد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات أكثر صرامة من جانب المجتمع الدولي، مثل تسمية الكيانات الضالعة وإصدار التشريعات التي تتيح تجميد الأصول والحسابات المصرفية أو مصادرتها. وفيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، أفاد الممثل الخاص بأن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو قد واصل دعم جهود الإصلاح التي تبذلها الحكومة، مع التركيز بشكل خاص على الشرطة، فضلاً عن التنسيق بين الشركاء الدوليين، وخصوصاً الجماعة الاقتصادية لدول

مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، الذي أبلغ عن الحالة السياسية والأمنية قبل وبعد التمرد العسكري الذي وقع في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وذكر أن القوات العاملة تحت إمرة نائب رئيس هيئة الأركان العامة السابق سيطرت على مقر قيادة القوات المسلحة، واحتجزت رئيس هيئة الأركان العامة ورئيس الوزراء؛ واقترحت عناصر عسكرية مسلحة مباني الأمم المتحدة. وفي وقت لاحق، عين الرئيس أحد قادة التمرد العسكري رئيساً جديداً لهيئة الأركان العامة، وهو القرار الذي انتقده المجتمع الدولي، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي^(١٢٤).

وقالت رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام إن اللجنة أعربت عن قلقها إلى حكومة غينيا - بيساو بشأن حوادث ١ نيسان/أبريل، ودعت إلى الإفراج عن المحتجزين؛ وأشارت اللجنة أيضاً إلى أهمية عمل الحكومة والسلطات العسكرية معاً لتعزيز مؤسسات الدولة، والنهوض بالتنمية الاقتصادية ودعم سيادة القانون. وأضافت أن اللجنة تشعر بقلق بالغ إزاء الاتجار بالمخدرات في غينيا - بيساو وشددت على الحاجة إلى تحسين دعم الجهود الإقليمية التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في هذا المجال^(١٢٥).

وأقر وزير خارجية غينيا - بيساو بتعقيد الحالة وخطورة المشاكل الملحة التي تواجه بلده. وشدد على الحاجة إلى الدعم والمساعدة المتواصلين للمجتمع الدولي بغية إحراز

(١٢٠) S/PV.6359، الصفحة ٣.

(١٢١) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٧.

(١٢٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

(١٢٣) S/PRST/2010/15.

الاتحاد الأفريقي لدعم مبادرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية^(١٢٦).

وأبلغت رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام عن عمل اللجنة مع البلد، بما في ذلك الزيارة التي نظمتها إلى غينيا - بيساو، تشجيعا للحكومة على تنفيذ إصلاح قطاع الأمن، والدعم الذي تقدمه لخريطة الطريق. وذكرت كذلك أن البلد بحاجة إلى إبداء التزام أقوى. بمبدأ السيطرة المدنية على الجيش. بيد أن الجهود ينبغي ألا تركز على قطاع الأمن فحسب، بل على التنمية الاجتماعية والاقتصادية أيضا، مع وضع تدابير تهدف إلى إيجاد فرص العمل، وبخاصة في صفوف الشباب. وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية في البلد، ذكرت أن تنفيذ إصلاحات الإدارة العامة والمالية العامة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تحسين الانضباط المالي، قد أسفر عن نتائج إيجابية^(١٢٧).

وشدد ممثلو غينيا - بيساو، بمن فيهم رئيس الوزراء، على التزام الحكومة بإصلاح قطاع الأمن وعلى التقدم المحرز تحديدا في هذا المجال، بما في ذلك تأييد خريطة الطريق وتنفيذها فيما بعد وإنشاء صندوق للمعاشات التقاعدية لمتقاعدي القوات المسلحة. بيد أنهم شددوا على التحديات المتعددة التي تواجهها الحكومة، وضرورة استمرار الدعم السياسي والمالي المقدم من المجتمع الدولي من أجل تنفيذ الإصلاحات^(١٢٨).

(١٢٦) S/PV.6416، الصفحتان ٨ و ٩.

(١٢٧) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٨.

(١٢٨) انظر، على سبيل المثال، S/PV.6648، الصفحات ٧-١٢.

غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. وأفاد أيضا بأنه في الربع الأول من عام ٢٠١١ أوفدت بعثة تقنية من الضباط العسكريين وضباط الشرطة الأنغوليين إلى غينيا - بيساو من أجل إصلاح هيكلها الأساسية العسكرية وتنظيم دورات تدريبية، واستُكملت هذه البعثة لاحقا ببعثة للمساعدة العسكرية موفدة من البرازيل. وفيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، شدد الممثل الخاص على الحاجة إلى التزام أقوى من جانب السلطات الوطنية بمعالجة المشاكل^(١٢٤).

وقدم ممثلون تحدثوا باسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية إحاطة إلى المجلس بشأن وضع خريطة طريق مشتركة تتعلق بإصلاح قطاع الأمن وما أعقب ذلك من جهود صوب تنفيذها، بما يتوافق مع الإطار الاستراتيجي الوطني الخاص بالحكومة الذي يكفل حماية الأفراد التابعين للمؤسسات الوطنية الرئيسية، فضلا عن تدريب الأفراد العاملين في مجالي الدفاع والشرطة. وأفيد أيضا بأن الدول الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية تقدم المساعدة الثنائية إلى غينيا - بيساو: فعلى سبيل المثال، وضعت البرازيل برنامجا تدريبيًا وأنشأت مركز تدريب لقوات الأمن في البلد^(١٢٥). وقدم ممثل الاتحاد الأفريقي أيضا إحاطة إلى المجلس بشأن الجهود التي يبذلها

(١٢٤) S/PV.6281، الصفحتان ٣-٥؛ و S/PV.6359، الصفحات ٢-٥؛

و S/PV.6416، الصفحات ٣-٦؛ و S/PV.6489، الصفحات

٢-٦؛ و S/PV.6569، الصفحات ٢-٦؛ و S/PV.6648،

الصفحات ٢-٥.

(١٢٥) S/PV.6569، الصفحات ٨-١٤؛ و S/PV.6648، الصفحتان

١٢ و ١٣.

الجلسات: الحالة في غينيا - بيساو

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	لوثائق أخرى	الدعوات عملاً	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت
٦٢٨١ ٥ آذار/مارس ٢٠١٠	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2010/106)		المادة ٣٧	٣٩ وغيرها	الممثل الخاص للأمين العام لغينيا - بيساو ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، ورئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام	المؤيدون - المعارضون - الممتنعون (عن التصويت)
٦٣٥٩ ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٠	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2010/335)				الممثل الخاص للأمين العام، ورئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام	
٦٣٦٤ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠						S/PRST/2010/15
٦٤١٦ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2010/550)				الممثل الخاص للأمين العام، ورئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لغينيا - بيساو	
٦٤٢٨ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2010/550)	مشروع قرار مقدم من نيجيريا (S/2010/591)				القرار ١٩٤٩ (٢٠١٠) ٠-٠-١٥
٦٤٨٩ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2011/73)				الممثل الخاص للأمين العام، ورئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام (الوزراء)	

الجزء الأول - النظر في المسائل التي تقع في إطار مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	لوثائق أخرى	المادة ٣٧ وعملا	الدعوات عملا بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	المؤيدون - المعارضون - الممتنعون (عن التصويت)	القرار والتصويت
٦٥٦٩ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2011/370)			غينيا - بيساو	الممثل الخاص للأمين العام، ورئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام، ورئيس جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية	جميع المدعويين	
٦٦٤٨ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2011/655)			أنغولا ^(١) وغينيا - بيساو	الممثل الخاص للأمين العام، ورئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام	جميع المدعويين	
٦٦٩٥ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2011/655)	مشروع قرار مقدم من البرازيل والبرتغال ونيجيريا (S/2011/786)					القرار ٢٠٣٠ (٢٠١١) ٠-٠-١٥

(أ) تكلم ممثل أنغولا بالنيابة عن أعضاء جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

١٠ - الحالة في كوت ديفوار

عرض عام

الأهداف ضد الأفراد الذين يهددون عملية السلام، وتعزيز ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار^(١٣٠).

ومدد المجلس، آخذاً في الاعتبار العملية الانتخابية في كوت ديفوار، ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقوات الفرنسية التي تدعمها ست مرات^(١٣١). وأذن

(١٣٠) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، انظر الجزء العاشر، القسم الأول، "عمليات حفظ السلام".

(١٣١) القرارات ١٩١١ (٢٠١٠) و ١٩٢٤ (٢٠١٠) و ١٩٣٣ (٢٠١٠) و ١٩٦٢ (٢٠١٠) و ١٩٨١ (٢٠١١) و ٢٠٠٠ (٢٠١١).

في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، عقد مجلس الأمن ٢٦ جلسة، منها أربع جلسات خاصة مع البلدان المساهمة بقوات^(١٣٩)، واعتمد ١٤ قراراً بموجب الفصل السابع من الميثاق فيما يتعلق بالحالة في كوت ديفوار. وركز المجلس على الأزمة التي أعقبت الانتخابات، وفرض جزاءات محددة (١٢٩) انظر S/PV.6258، و S/PV.6328، و S/PV.6436، و S/PV.6578.

الرسمية التي وضعتها اللجنة^(١٣٥). وأشار ممثل كوت ديفوار إلى حالة التزوير المتعلقة بالقائمة الانتخابية المنسوبة إلى رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة. وبعد إجراء مشاورات مع جميع الأطراف السياسية الإيفوارية، وكذلك مع الميسر، أنشأ رئيس الوزراء، غيوم سورو، لجنة رصد مسؤولة عن تعزيز قدرات اللجنة الانتخابية واستعادة الثقة. ويرى ممثل كوت ديفوار أن الحادثة قد شكلت اضطراباً طفيفاً للجدول الزمني الانتخابي^(١٣٦).

وفي ١٧ آذار/مارس ٢٠١٠، ذكر الممثل الخاص أن المأزق السياسي الذي بدأ في أعقاب قيام الرئيس السابق للجنة الانتخابية المستقلة بوضع القائمة الانتخابية الثانية قد أضعف الزخم الانتخابي بصورة بالغة. وقد تأخر إجراء الانتخابات نتيجة لذلك. وأشار إلى أن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ستواصل العمل مع أطراف اتفاق واغادوغو السياسي بهدف إعداد القائمة الانتخابية النهائية ووضع صورة أوضح لديناميات الانتخابات - إعادة التوحيد الجارية^(١٣٧). وأوضح ممثل كوت ديفوار أنه كان هناك تزوير فيما يتعلق بالقائمة الانتخابية لصالح المعارضة؛ وجرى حل اللجنة والحكومة وانتخاب رئيس جديد للجنة وتشكيل حكومة جديدة. وكان هناك ضرورة لاتخاذ إجراءين لتنظيم انتخابات نظيفة ذات مصداقية، وهما حذف الأشخاص المسجلين عن طريق التزوير من القائمة الانتخابية، وإجراء مراجعة كاملة للقائمة المؤقتة^(١٣٨).

المجلس أيضاً بالنقل المؤقت من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لمزيد من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة ومدد فترة هذا النقل عدة مرات، بما في ذلك ما يصل إلى ثلاث سرايا مشاة ووحدة جوية مؤلفة من طائرتين عموديتين عسكريتين للخدمات^(١٣٣). ومدد المجلس نظام الجزاءات أو قام بتجديده، ومدد ولاية فريق الخبراء مرتين^(١٣٣).

٢١ كانون الثاني/يناير إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠: الإحاطات الإعلامية التي يقدمها الممثل الخاص للأمين العام بشأن العملية الانتخابية

استمع المجلس، في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام لكوت ديفوار ورئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، الذي عرض تقرير الأمين العام^(١٣٤). وأبلغ الممثل الخاص المجلس بأن العملية الانتخابية قد أحرزت تقدماً ملحوظاً في بيئة سلمية، وأن عملية تجهيز البيانات لتسجيل حوالي ٦,٣ ملايين ناخب قد أُنجزت بنجاح في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وأسفر ذلك عن نشر اللجنة الانتخابية المستقلة للقائمة الانتخابية المؤقتة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ومع ذلك، ظهرت خلافات غير متوقعة فيما يتصل بعملية تقديم الطعون، حيث اعترض أنصار الرئيس على القائمة الثانية شبه

(١٣٢) القرارات ١٩٥١ (٢٠١٠) و ١٩٦٢ (٢٠١٠) و ١٩٦٧ (٢٠١١)

(٢٠١١) و ١٩٦٨ (٢٠١١) و ١٩٨١ (٢٠١١) و ١٩٩٢ (٢٠١١)

(٢٠١١).

(١٣٣) القرارات ١٩٤٦ (٢٠١٠) و ١٩٧٥ (٢٠١١) و ١٩٨٠ (٢٠١١)

(٢٠١١).

(١٣٤) S/2010/15.

(١٣٥) S/PV.6263، الصفحتان ٢ و ٣.

(١٣٦) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

(١٣٧) S/PV.6284، الصفحة ٣.

(١٣٨) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

إليه السلطات الإيفوارية لأغراض التصديق. وقد خلص إلى أن السيد الحسن واتارا هو الفائز في الانتخابات الرئاسية بهامش واضح، حتى بعد أخذ جميع الشكاوى التي قدمها معسكر الرئيس الحالي إلى المجلس الدستوري في الاعتبار^(١٤٤).

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١: تعزيز ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ونقل القوات من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، اتخذ المجلس القرار ١٩٣٣ (٢٠١٠)، الذي قرر بموجبه إسناد ولاية منقحة ومستكملة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وقرر المجلس أنه، من أجل تقديم الدعم إلى الأطراف في تنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي بطريقة أكثر فعالية، ينبغي للعملية أن تقوم، في جملة أمور، برصد الجماعات المسلحة وحماية المدنيين ورصد حظر الأسلحة وتقديم المساعدة في مجال حقوق الإنسان والمساهمة في العملية الانتخابية.

وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، اتخذ المجلس القرار ١٩٤٢ (٢٠١٠)، الذي قرر بموجبه أن يأذن، على نحو ما أوصى به الأمين العام في رسالته المؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠^(١٤٥)، بزيادة مؤقتة في القوام المأذون به من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من ٨ ٦٥٠ فردا إلى ٩ ١٥٠ فردا.

(١٤٤) S/PV.6437، الصفحتان ٢ و ٣.

(١٤٥) S/2010/485.

وفي ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص، الذي عرض التقرير الرابع والعشرين للأمين العام عن آخر تطورات الحالة في كوت ديفوار، بما في ذلك حالة الجمود في تنفيذ عملية السلام^(١٣٩). وذكر الممثل الخاص أن لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أهدافا ثلاثة ذات أولوية للمستقبل القريب، وهي صون السلام والاستقرار، بما في ذلك حماية المدنيين؛ وحماية الإنجازات التي سبق تحقيقها في مجالي الانتخابات وإعادة التوحيد على السواء ومواصلة تقديم الدعم من أجل تنفيذ هاتين العمليتين الحاسمتين؛ وتقديم المساعدة لإعداد القائمة الانتخابية النهائية بأسرع ما يمكن^(١٤٠).

وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، استمع المجلس إلى إحاطة مقدمة من الممثل الخاص، الذي عرض التقرير المرحلي للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار^(١٤١). وأفاد بأن العملية الانتخابية قد أجريت بطريقة جديدة بالثناء وفي ظل مناخ سلمي، وأن معدل المشاركة قد تجاوزت نسبته ٨٠ في المائة، وهو من أعلى المعدلات في العالم^(١٤٢).

وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص الذي عرض التقرير المرحلي السادس والعشرين للأمين العام^(١٤٣). وبصفته مسؤولا عن التصديق على الانتخابات الإيفوارية، فقد أُنجز تحليل وتقييم ٢٠ ٠٠٠ استمارة من استمارات عد الأصوات التي قدمتها

(١٣٩) S/2010/245.

(١٤٠) S/PV.6329، الصفحتان ٢ و ٣.

(١٤١) S/2010/537.

(١٤٢) S/PV.6415، الصفحة ٣.

(١٤٣) S/2010/600.

حلول الموسم الانتخابي في ليبيريا. وبالتالي، فإن هذا هو التمديد الأخير الذي يدعمه وفد بلدها^(١٤٦). وقال ممثل فرنسا إن الحالة في كوت ديفوار تشكل التهديد الرئيسي للاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. وليس دور المجلس أن يتدخل في إدارة الأصول اللوجستية لحفظ السلام التي تضطلع بها إدارة عمليات حفظ السلام، وينبغي أن يستمر توفير الموارد اللازمة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في سياق التحول الديمقراطي الذي بدأ قبل أربع سنوات^(١٤٧). وفي الوقت الذي رحب فيه ممثل كوت ديفوار باعتماد القرار، أكد أن الحالة الأمنية في بلده لا تزال متقلبة، ولا سيما في الجزء الغربي من البلد حيث توجد حاجة إلى تعزيز الحالة الأمنية؛ ودعا مجلس الأمن إلى التصرف بطريقة عملية ومرنة لدى تخصيص الموارد، ولا سيما الموارد العسكرية^(١٤٨).

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠١١: الأزمة التي أعقبت الانتخابات

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، حث المجلس، بموجب القرار ١٩٦٢ (٢٠١٠)، جميع الأطراف والجهات صاحبة المصلحة في كوت ديفوار على احترام إرادة الشعب ونتيجة الانتخابات في ضوء اعتراف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي بالسيد الحسن واتارا رئيساً منتخباً لكوت ديفوار وممثلاً لصوت الشعب الإيفواري الذي تم التعبير عنه بجرية على نحو ما أعلنته اللجنة الانتخابية المستقلة.

(١٤٦) S/PV.6535، الصفحة ٢.

(١٤٧) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

(١٤٨) المرجع نفسه.

وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، اتخذ المجلس القرار ١٩٥١ (٢٠١٠) الذي أذن بموجبه للأمين العام بأن ينقل مؤقتاً ما أقصاه ثلاث سرايا مشاة ووحدة جوية مؤلفة من طائرتين عموديتين للخدمات من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لفترة لا تتجاوز أربعة أسابيع.

وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، اتخذ المجلس القرار ١٩٦٧ (٢٠١١)، الذي قرر بموجبه أن يأذن بنشر عدد إضافي قوامه ٢٠٠٠ فرد من الأفراد العسكريين في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، وأن يأذن بنقل ثلاث طائرات عمودية مسلحة بطواقمها بشكل مؤقت من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لمدة أربعة أسابيع، على نحو ما أوصى به الأمين العام، وأن يأذن بنشر ٦٠ فرداً من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة لمواجهة التهديدات التي تشكلها الحشود غير المسلحة، ليحلوا محل ٦٠ ضابطاً من شرطة الأمم المتحدة.

وفي ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، شددت ممثلة الولايات المتحدة، قبل اتخاذ القرار ١٩٨١ (٢٠١١) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والنقل المؤقت للأفراد والمعدات من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، على أن أصول الطيران المعارة إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ستعاد إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ لتفادي زعزعة استقرار ليبيريا. وقالت إنه يجب على المجلس، إذ تشهد الأزمة انحساراً في كوت ديفوار، ألا يهمل ليبيريا أو يعرض السلام الهش فيها للخطر. ويجب أن يفي بالتزامه بضمان أن يكون لدى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا الأدوات اللازمة للقيام بعملها مع

تدابير قوية ضد الرئيس السابق غباغبو وجميع الأشخاص الذين يدعمونه^(١٥٠).

وفي ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١، اتخذ المجلس القرار ١٩٧٥ (٢٠١١)، الذي حث فيه جميع الأطراف الإفوارية والجهات المعنية الأخرى على احترام إرادة الشعب وانتخاب السيد واتارا رئيسا لكوت ديفوار. وأشار المجلس أيضا إلى الإذن الذي منحه لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار باستخدام جميع الوسائل اللازمة لحماية المدنيين المعرضين لتهديد وشيك بالعنف البدني، بما في ذلك منع استعمال الأسلحة الثقيلة ضد السكان المدنيين.

وفي ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص الذي عرض التقرير المرحلي السابع والعشرين للأمين العام^(١٥١). وقال إن قوات موالية لواتارا قد احتجزت الرئيس السابق لوران غباغبو في ١١ نيسان/أبريل. وذكر التحديات الماثلة في المستقبل، وهي استعادة السلام والقانون والنظام؛ ومنع وقوع المزيد من تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان، وتقديم المساعدة الإنسانية؛ والمصالحة الوطنية؛ وإعادة الإعمار على الصعيد الوطني. ومن بين التدابير الملموسة الأخرى التي يتعين اتخاذها على وجه السرعة، أداء الرئيس واتارا اليمين الدستورية وتنظيم حكومته؛ وتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن؛ ومعالجة مسألة إعادة التوحيد؛ وتنظيم الانتخابات التشريعية^(١٥٢). وقالت وكيله الأمين العام للشؤون الإنسانية إن الحالة الإنسانية تبعث على القلق العميق. وحتى الآن، تشكل الحالة الأمنية عائقا كبيرا

وفي ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١، ذكر الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام أن الحالة الأمنية قد ازدادت تدهورا، مع استخدام قوات الأمن الموالية للرئيس السابق لوران غباغبو، الأسلحة الثقيلة ضد المدنيين في أبيدجان. وأشار إلى أن القتال الدائر بين عناصر قوات الدفاع والأمن الموالية للسيد غباغبو من جهة، والقوى الجديدة من جهة أخرى، يشكل انتهاكا لاتفاق وقف إطلاق النار الشامل الموقع في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٣. وأبلغ عن الإجراءات التي اتخذتها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لحماية المدنيين، بما في ذلك زيادة عدد الدوريات في المجتمعات المحلية الضعيفة المعرضة للهجوم، فضلا عن التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وتسجيلها. وفي الختام، قال إن قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المجتمعين على مدار اليومين الماضيين استجابة للحالة، قد اعتمدوا قرارا ينص على أن الوقت قد حان لكفالة نقل السلطة إلى السيد واتارا دون مزيد من التأخير. وتحقيقا لهذه الغاية، فقد طلبوا إلى مجلس الأمن النظر في تعزيز ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار واعتماد جزاءات دولية أكثر صرامة ضد السيد غباغبو وأعوانه^(١٤٩). وأكد ممثل كوت ديفوار أن الالتزام بحماية السكان المدنيين المعرضين لخطر وشيك والمسؤولية عنها يكمنان في صميم الشواغل الدولية الراهنة. وقال إن قوات السيد غباغبو قد ارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وقامت بتقتيل أكثر من ٥٠٠ شخص من المدنيين في غضون ثلاثة أشهر فقط على الرغم من وجود عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ودعا مجلس الأمن إلى اتخاذ

(١٤٩) S/PV.6506، الصفحات ٢-٥.

(١٥٠) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٨.

(١٥١) S/2011/211.

(١٥٢) S/PV.6513، الصفحتان ٢ و ٣.

وقال ممثل كوت ديفوار إنه قد تم تشكيل حكومة جديدة تضم جميع الكيانات السياسية باستثناء الحزب الذي كان في السلطة سابقاً، ولكنه شدد على وجوب إحراز تقدم على الجبهات التالية: استقرار الحالة الأمنية؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وإصلاح قطاع الأمن؛ والمصالحة الوطنية؛ والحالة الإنسانية؛ وحالة حقوق الإنسان؛ وتنظيم الانتخابات؛ والانتعاش الاقتصادي. وفيما يتعلق بالانتخابات التشريعية المقبلة، طلب ممثل كوت ديفوار الإبقاء على الدور التصديقي لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومواصلة البعثة دعم العملية الانتخابية برمتها^(١٥٧).

١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١١: تدابير الجزاءات

في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أكد المجلس، في القرار ١٩٤٦ (٢٠١٠)، استعداداه لفرض تدابير موجهة ضد الأشخاص الذين تم تحديدهم، في جملة أمور، كعناصر تهدد عملية المصالحة الوطنية في كوت ديفوار، أو تهاجم أو تعرقل عمل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وشركائها، أو كعناصر مسؤولة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وفي ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١، قرر المجلس، بموجب القرار ١٩٧٥ (٢٠١١)، اعتماد جزاءات موجهة ضد الأفراد الذين يستوفون المعايير الواردة في القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) والقرارات اللاحقة، بمن فيهم الأفراد الذين عرقلوا إرساء السلام وتحقيق المصالحة في كوت ديفوار، والذين عرقلوا عمل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والجهات

(١٥٧) المرجع نفسه، الصفحات ٣-٨.

أمام الاستجابة للحالات الإنسانية، حيث أنها تمنع الوكالات المقدمة للمعونة من توسيع نطاق عملياتها والوصول إلى الفئات الأشد احتياجاً^(١٥٣). وقامت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بإبلاغ المجلس بأن مكتبها قد أرسل بعثة مكلفة بتقييم حالة حقوق الإنسان وتذكير جميع الأطراف بالتزامهم باحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وأهمية تقديم الجناة إلى العدالة. وقد وجدت البعثة أدلة على وقوع انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، بما في ذلك حالات الإعدام خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري والتعذيب والعنف الجنسي في أيديجان وبقية البلد خلال فترة الصراع. وللتصدي لأزمة حقوق الإنسان، أنشأ مجلس حقوق الإنسان لجنة تحقيق مستقلة مكلفة بالتحقيق في الوقائع والملابسات المحيطة بادعاءات التجاوزات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في أعقاب الانتخابات^(١٥٤).

وفي ١٨ تموز/يوليه ٢٠١١، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص، الذي عرض تقرير الأمين العام الذي يتضمن تقييماً للأزمة التي أعقبت الانتخابات في كوت ديفوار^(١٥٥). وأبلغ المجلس بأن هناك جهوداً جارية لمعالجة المهام الأربع الرئيسية التالية في مرحلة ما بعد الأزمة: استعادة القانون والنظام في الجنوب؛ والمصالحة الوطنية؛ وإجراء الانتخابات التشريعية؛ والانتعاش الاقتصادي. وأشاد بتعيين رئيس لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة وبالجهود التي تبذلها السلطات الإيفوارية للتعميل باستعادة القانون والنظام^(١٥٦).

(١٥٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

(١٥٤) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٩.

(١٥٥) S/2011/387.

(١٥٦) S/PV.6584، الصفحتان ٢ و ٣.

كوت ديفوار، مرحبا بتمديد نظام الجزاءات حتى عام ٢٠١٢، إن من الضروري توطيد انتهاء حالة الحرب التي عانى منها بلده على مدى الأشهر الأربعة الماضية. وأضاف أن كوت ديفوار تود أن تسعى لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مناخ يسوده السلام والأمن، ولا يمكن أن تسمح بتقويض تلك الجهود بفعل بيعة تتسم بتدفقات الأسلحة غير المشروعة على نطاق واسع. وشدد على أن التحدي الأهم هو التحدي المتمثل في المصالحة الوطنية، الذي قرر رئيس الجمهورية، بغية التصدي له، إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة على غرار اللجنة التي أنشأها الرئيس نيلسون مانديلا في جنوب أفريقيا عقب سقوط نظام الفصل العنصري (١٥٩).

(١٥٩) S/PV.6525، الصفحات ٢-٤.

الفاعلة الدولية الأخرى في كوت ديفوار، والذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وعقب اعتماد القرار، ذكر معظم المتكلمين أن النص يبعث برسالة قوية إلى الأطراف التي تشن الهجمات ضد المدنيين وتقاوم إرادة الشعب الإيفواري. ودعوا أيضا جميع الأطراف إلى ضبط النفس، وأعربوا عن بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية، وأيدوا الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي للمساعدة على تحقيق المصالحة السياسية (١٥٨).

وفي ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١١، اعتمد المجلس القرار ١٩٨٠ (٢٠١١) الذي قرر بموجبه، في جملة أمور، تجديد نظام الجزاءات وتمديد ولاية فريق الخبراء حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وعقب اعتماد القرار، قال ممثل

(١٥٨) انظر S/PV.6508.

الجلسات: الحالة في كوت ديفوار

القرار والتصويت	المدعوون	الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	وثائق أخرى
المؤيدون - المعارضون - الممتنعون (عن التصويت)	المدعوون عملا بالمادة ٣٧ المادة ٣٩ وغيرها	٦٢٦٣	التقرير المرحلي الثالث ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠	
	الممثل الخاص للأمين العام لكوت ديفوار ورئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار	٦٢٦٧	التقرير المرحلي الثالث والعشرون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2010/15)	
القرار ١٩١١ (٢٠١٠) ٠-٠-١٥	مشروع قرار مقدم من فرنسا (S/2010/41) رسالة مؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام بشأن تعزيز الترتيبات الأمنية في سياق الانتخابات الرئاسية (S/2010/42)	٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠	التقرير المرحلي الثالث والعشرون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2010/15)	

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	وثائق أخرى	٣٧ عملاً بالمادة	المدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	الممثل الخاص للأمين المتكلمون	المؤيدين - المعارضون - المتنعون (عن التصويت)	القرار والتصويت
٦٢٨٤ ١٧ آذار/مارس ٢٠١٠			٣٧		الممثل الخاص للأمين المتكلمون	جميع المدعوين	كوت ديفوار العام
٦٣٢٣ ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٠	التقرير الرابع والعشرون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2010/245)	رسالة مؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام بشأن تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لأسباب فنية لمدة شهر واحد (S/2010/220)	٢٦		كوت ديفوار	القرار ١٩٢٤ (٢٠١٠) ٠٠-١٥	
٦٣٢٩ ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠	التقرير الرابع والعشرون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2010/245)				الممثل الخاص للأمين المتكلمون		كوت ديفوار العام
٦٣٥٠ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠	التقرير الرابع والعشرون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2010/245)	مشروع قرار مقدم من فرنسا (S/2010/338)			كوت ديفوار	القرار ١٩٣٣ (٢٠١٠) ٠٠-١٥	
٦٣٩٣ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠	رسالة مؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2010/485)	مشروع قرار مقدم من فرنسا (S/2010/499)			كوت ديفوار	القرار ١٩٤٢ (٢٠١٠) ٠٠-١٥	
	رسالة مؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن (S/2010/486)						
	رسالة مؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2010/493)						

الجزء الأول - النظر في المسائل التي تقع في إطار مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	وثائق أخرى	٣٧ عملاً بالمادة	السدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	الممثل الخاص للأمين العام	الممثل الخاص للأمين العام	المتمتعون - الممتنعون (عن التصويت)	القرار والتصويت
٦٤٠٢ ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠	مشروع قرار مقدم من فرنسا (S/2010/525)	مشروع قرار مقدم من كوت ديفوار						القرار ١٩٤٦ (٢٠١٠) .٠٠-١٥
٦٤١٥ ٣ تشرين الثاني/ وفمبر ٢٠١٠	التقرير المرحلي للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2010/537)	كوت ديفوار	الممثل الخاص للأمين العام	الممثل الخاص للأمين العام				
٦٤٣١ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠	رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2010/601)	مشروع قرار مقدم من فرنسا والولايات المتحدة (S/2010/602)	كوت ديفوار					القرار ١٩٥١ (٢٠١٠) .٠٠-١٥
٦٤٣٧ ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠	التقرير المرحلي السادس والعشرون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2010/600)	كوت ديفوار	الممثل الخاص للأمين العام	الممثل الخاص للأمين العام				
٦٤٥٨ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠	التقرير المرحلي السادس والعشرون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2010/600)	مشروع قرار مقدم من ألمانيا، ألمانيا، وأوغندا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، وغابون، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والنمسا، ونيجيريا، والولايات المتحدة (S/2010/644)						القرار ١٩٦٢ (٢٠١٠) .٠٠-١٥
٦٤٦٩ ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١	رسالة مؤرخة ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2011/5)	مشروع قرار مقدم من كوت ديفوار، ألمانيا، والبوسنة والهرسك، وجنوب أفريقيا، وغابون، وفرنسا، ولبنان، والمملكة المتحدة، ونيجيريا، والولايات المتحدة (S/2011/15)	كوت ديفوار					القرار ١٩٦٧ (٢٠١٠) .٠٠-١٥
٦٤٨٢ ١٦ شباط/فبراير ٢٠١١	مشروع قرار مقدم من فرنسا (S/2011/75)	كوت ديفوار						القرار ١٩٦٨ (٢٠١٠) .٠٠-١٥
٦٥٠٦ ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١	كوت ديفوار	الأمين العام المساعد لجميع المدعويين لعمليات حفظ السلام						

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	وثائق أخرى	٣٧ عملاً بالمادة	المدعوات	القرار والتصويت
			المادة ٣٩ وغيرها	المدعوات عملاً ب	(المؤيدون - المعارضون - الممتنعون عن التصويت)
٦٥٠٨ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١		مشروع قرار مقدم من فرنسا ونيجييريا (S/2011/202)	٣٧	كوت ديفوار	القرار ١٩٧٥ أعضاء من المجلس ^(١) ، ١٥-٠-٠٠
٦٥١٣ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١	التقرير المرحلي السابع والعشرون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2011/211)			كوت ديفوار	١٠ أعضاء من أعضاء المجلس ^(١) ، ١٥-٠-٠٠
٦٥٢٥ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١١	رسالة مؤرخة ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١ موجهة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)	مشروع قرار مقدم من فرنسا (S/2011/273)		كوت ديفوار	القرار ١٩٨٠ ١٥-٠-٠٠
	رسالة مؤرخة ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١ موجهة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)				
	رسالة مؤرخة ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١ موجهة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)				
٦٥٣٥ ١٣ أيار/مايو ٢٠١١	رسالة مؤرخة ١١ أيار/مايو ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2011/297)	مشروع قرار مقدم من فرنسا ولبنان (S/2011/299)		كوت ديفوار	القرار ١٩٨١ أعضاء من المجلس (الولايات المتحدة)، ١٥-٠-٠٠
	رسالة مؤرخة ٩ أيار/مايو ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2011/295)				
٦٥٧٠ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١	رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2011/351)	مشروع قرار مقدم من فرنسا (S/2011/394)		كوت ديفوار	القرار ١٩٩٢ ١٥-٠-٠٠

الجزء الأول - النظر في المسائل التي تقع في إطار مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	وثائق أخرى	٣٧	المادة ٣٩ وغيرها	الدعوات عملاً بالمادة	المؤيدون - المعارضون - الممتنعون (عن التصويت)	القرار والتصويت
٦٥٨٤ ١٨ تموز/يوليه	التقرير الثامن والعشرون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2011/387)		٣٧	المادة ٣٩ وغيرها	الدعوات عملاً بالمادة	المؤيدون - المعارضون - الممتنعون (عن التصويت)	القرار والتصويت
٦٥٩١ ٢٧ تموز/يوليه	التقرير الثامن والعشرون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2011/387)	مشروع قرار مقدم من فرنسا والولايات المتحدة (S/2011/458)	٣٧	المادة ٣٩ وغيرها	الدعوات عملاً بالمادة	المؤيدون - المعارضون - الممتنعون (عن التصويت)	القرار والتصويت
						٢٠٠٠	القرار ٢٠١١ (٢٠١١) ١٥-٠٠

(أ) ألمانيا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والصين، وغابون، وكولومبيا، والمملكة المتحدة، ونيجيريا، والهند، والولايات المتحدة.

١١ - منطقة وسط أفريقيا

عرض عام

العالمي وتنفيذ المشاريع المجتمعية لترع السلاح وبناء الثقة. ويتطلب إحلال السلام والأمن في وسط أفريقيا التزاماً قوياً من جانب الدول في المنطقة دون الإقليمية، إلى جانب الدول الموردة للأسلحة، بتوسيع نطاق جهودها الرامية إلى القضاء على الاتجار بالأسلحة. وتتضمن الأولويات الملحة إدارة المخزونات، وأمن الأسلحة والذخائر، والتدابير الرامية إلى مراقبة استيراد الأسلحة وتصديرها وعبورها وإعادة نقلها^(١٦١). وأفاد المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بأن تجارة الأسلحة غير المشروعة على الصعيد العالمي تقدر تعاملاتها بمبلغ يتراوح من ٢٠٠ مليون دولار إلى ٣٠٠ مليون دولار سنوياً، وأشار إلى أن أفريقيا، التي تمثل أكثر الأسواق المدرة للربح، تعاني من سقوط أكبر عدد من الضحايا بسبب تلك التجارة^(١٦٢). وذكر الأمين

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ثلاث جلسات وأصدر بيانين رئاسيين فيما يتعلق بمنطقة وسط أفريقيا. وركز المجلس على أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا المنشأ حديثاً^(١٦٠)، وأثر الاتجار غير المشروع بالأسلحة على السلام والأمن، والتهديد الإقليمي الذي يشكله جيش الرب للمقاومة.

١٩ آذار/مارس ٢٠١٠: أثر الاتجار غير

المشروع بالأسلحة على السلام والأمن

في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠، أكدت نائبة الأمين العام أهمية التوصل إلى معاهدة لتجارة الأسلحة على الصعيد

(١٦٠) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن ولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني، "البعثات السياسية وبعثات بناء السلام".

(١٦١) S/PV.6288، الصفحتان ٣ و ٤.

(١٦٢) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

إنشاء آليات وشبكات إقليمية لتبادل المعلومات من أجل مكافحة التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها، وطلب إلى الأمين العام أن يأخذ في الاعتبار في التقرير الذي يقدمه كل سنتين، على سبيل المتابعة، مضمون ذلك البيان الرئاسي^(١٦٤).

١٨ آب/أغسطس و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١: أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١١، أفاد الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بأن أفرقة الأمم المتحدة القطرية والشركاء الدوليون الآخرون في المنطقة دون الإقليمية وممثلون عن المكتب الإقليمي لوسط أفريقيا قاموا بزيارة إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا الاستوائية والكاميرون، بهدف إقامة الاتصالات مع قادة الحكومات. وأكدت الملاحظات الأولية المستقاة من المناقشات الحاجة إلى تعزيز دعم الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية من أجل مساعدة الدول الأعضاء على التصدي للتحديات الأمنية وتحديات بناء السلام ومنع نشوب النزاعات. وقال إن الحاجة إلى بناء القدرات لمواجهة تحديات أمنية محددة عبر الحدود، مثل القرصنة في خليج غينيا والتهديدات التي تشكلها الجماعات المتمردة، من قبيل جيش الرب للمقاومة وبابا لادي في جمهورية أفريقيا الوسطى، أصبحت تمثل شاغلا مشتركا للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنطقة دون الإقليمية. وأعرب الممثل الخاص عن اعترامه بتجسيد ولاية المكتب الإقليمي في شكل مبادرات دون إقليمية متماسكة لتيسير التنسيق وتبادل المعلومات بين

(١٦٤) S/PRST/2010/6.

العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أن التهديدات الأمنية التي تشكلها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تتجاوز قدرة الجماعة الاقتصادية على التصدي لها. وكان هناك حوالي ٧ ملايين قطعة من هذه الأسلحة قيد التداول في وسط أفريقيا في السنوات الـ ١٥ الماضية يظل معظمها مخفيا. وتمتلك جميع قطاعات المجتمع تلك الأسلحة، بمن فيهم النساء والأطفال. وقال إن الجماعة الاقتصادية سوف تركز جهودها على وضع اللمسات الأخيرة على صك قانوني يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واعتماده من قبل الدول الأعضاء^(١٦٣). وأعرب المتكلمون عن بالغ القلق إزاء العواقب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الواسعة النطاق لانتشار الأسلحة الصغيرة التي تؤجج النزاعات المسلحة. ويسفر ذلك بدوره عن تفاقم مخاطر العنف القائم على نوع الجنس وتجنيد الأطفال، بالإضافة إلى تقويض السلام والمصالحة والسلامة والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة بصورة كبيرة. وأشار معظم الأعضاء إلى أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة يثير القلق على الصعيد العالمي، ودعوا إلى اعتماد صكوك عالمية لإكمال الأطر القانونية القائمة بالفعل.

وعقب المناقشة، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا، شدد فيه على الأهمية الحيوية لوضع أنظمة وضوابط فعالة لتجارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للحيلولة دون تحويلها أو إعادة تصديرها، وشجع بلدان وسط أفريقيا على اتخاذ تدابير رامية إلى إنشاء سجل لتجار الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي فضلا عن وضع صك ملزم قانونا بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمعدات التي يمكن أن تستخدم في صنعها. وأهاب المجلس أيضا بدول المنطقة دون الإقليمية أن تعزز الجهود الرامية إلى

(١٦٣) المرجع نفسه، الصفحات ٧-١١.

وشدد أعضاء المجلس على أهمية تعزيز مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا للتعاون بين الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي وبعثات الأمم المتحدة ومكاتبها في المنطقة، في التصدي للتحديات التي تواجهها المنطقة دون الإقليمية. ومن بين التحديات الإقليمية الماثلة، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم بشكل خاص إزاء التهديدات التي يشكلها جيش الرب للمقاومة والقرصنة في خليج غينيا وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والجريمة المنظمة.

وفي أعقاب المناقشة، أصدر المجلس بيانا رئاسيا شجع فيه مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على العمل مع بعثات الأمم المتحدة ومع الاتحاد الأفريقي، من أجل وضع استراتيجية إقليمية لتوفير المساعدة الدولية في مجال المساعدات الإنسانية والتنمية وبناء السلام في المناطق المتضررة من عمليات جيش الرب للمقاومة، وتعزيز الآليات العابرة للحدود بغية تحسين حماية المدنيين، وتعزيز القدرة على الإنذار المبكر، وإيصال المساعدات والاستجابة الإنسانية، وتقديم الدعم المناسب في مجال إعادة إدماج العائدين من مناطق التشريد والمختطفين والمقاتلين السابقين، فضلا عن تعزيز القدرات العامة للدول المتأثرة لكي تبسط سلطاتها على جميع الأقاليم التابعة لها^(١٦٨).

١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١: أنشطة جيش الرب للمقاومة

في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، عرض الممثل الخاص للأمين العام تقرير الأمين العام عن المناطق المتضررة من

كيانات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين من أجل دعم مبادرات بناء السلام ومبادرات الدبلوماسية الوقائية في المنطقة دون الإقليمية. وأشار إلى أن الأمين العام قد قام، في إطار هذه المساعي، بنقل مهام أمانة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا من مكتب شؤون نزع السلاح إلى إدارة الشؤون السياسية، بحيث يتسنى لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا الاضطلاع بها^(١٦٥).

وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، عرض الممثل الخاص للتقرير الأول للأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا^(١٦٦). وأشار الممثل الخاص إلى توقيع الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، في برازافيل، اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنعها وتصليحها وتركيبها، المعروفة باسم اتفاقية كينشاسا. وسيعمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا عن كثب مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا لتشجيع التصديق على الاتفاقية. وذكر أن مسألة القرصنة والأمن البحري لا تزال مدعاة للقلق الشديد، حيث يستخدم المجرمون خليج غينيا مركزا للشحن العابر للمخدرات. واعتمدت بلدان المنطقة دون الإقليمية، تسليما منها بأهمية تعزيز الأمن عبر الحدود في هذه المنطقة، إطارا لحماية خليج غينيا وبروتوكولا لإنشاء المركز الإقليمي لتنسيق الأمن البحري في وسط أفريقيا^(١٦٧).

(١٦٥) S/PV.6601، الصفحات ٢-٥.

(١٦٦) S/2011/704.

(١٦٧) S/PV.6657، الصفحة ١٠.

(١٦٨) S/PRST/2011/21.

في سياق القوة الإقليمية، التي لا تزال قيد الإنشاء، للتصدي لجيش الرب للمقاومة^(١٧٢). وأعرب معظم الأعضاء عن القلق إزاء الخطر المتزايد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة، ودعوا المجتمع الدولي إلى تكثيف الضغط من أجل وضع حد لهجمات جيش الرب للمقاومة ضد السكان المدنيين. وفي الوقت نفسه، أثنوا على الإجراءات التي اتخذتها بلدان المنطقة ومبادرات الاتحاد الأفريقي لمكافحة جيش الرب للمقاومة.

وعقب المناقشة، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً أدان فيه بشدة، في جملة أمور، الهجمات المستمرة التي يشنها جيش الرب للمقاومة في أنحاء من وسط أفريقيا، وطالب بوقف فوري لجميع الهجمات من جانب جيش الرب للمقاومة، لا سيما الهجمات ضد المدنيين، وأشاد بالجهود الهامة التي تبذلها السلطات العسكرية في أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان من أجل التصدي للتهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة. وأشاد المجلس كذلك بالمشاركة المعززة للاتحاد الأفريقي من خلال مبادراته للتعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة والجهود التي يبذلها من أجل إنشاء قوة تدخل إقليمية، وحث على التعجيل بتعيين المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المقترح للمناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة^(١٧٣).

(١٧٢) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(١٧٣) S/PRST/2011/21.

جيش الرب للمقاومة^(١٦٩). وأفاد بأن جيش الرب للمقاومة يواصل ارتكاب الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان دون عقاب وتعبر عناصره بسهولة حدود البلدان المتضررة، مما يكبد جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل خاص خسائر فادحة. وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام، تتخذ منظومة الأمم المتحدة عدة إجراءات للتصدي لمشكلة جيش الرب للمقاومة بطريقة أكثر فعالية واتساقاً من خلال جهودها السياسية وجهودها المبذولة في مجالي حفظ السلام وحقوق الإنسان وجهودها الإنسانية والإنمائية. وبالإضافة إلى ذلك، تتخذ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المنطقة مزيداً من الخطوات، في حدود ولاياتها وقدراتها، لتعزيز حماية المدنيين في المواقع الاستراتيجية من المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة، بهدف المساعدة في ردع الهجمات ضد المدنيين وتيسير العمليات الإنسانية^(١٧٠). وقال المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي إن مسألة جيش الرب للمقاومة تشكل مصدر قلق بالغ للاتحاد الأفريقي وأنها اكتسبت بعداً إقليمياً مخيفاً. وأجرت مفوضية الاتحاد الأفريقي مشاورات مع البلدان المعنية بشأن تعيين مبعوث خاص معني بجيش الرب للمقاومة، وأنشئ فريق تخطيط متكامل من أجل إجراء تخطيط تشغيلي مفصل^(١٧١). وتحدث الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عن ضرورة التركيز على تدريب القوات المسلحة

(١٦٩) S/2011/693.

(١٧٠) S/PV.6657، الصفحات ٣-٥.

(١٧١) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٧.

الجلسات: منطقة وسط أفريقيا

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧ وغيرها	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ المتكلمون	المؤيدون - المعارضون - الممتنعون عن التصويت	القرار والتصويت
٦٢٨٨ ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠	أثر الاتجار غير المشروع بالأسلحة على السلام والأمن رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغابون لدى الأمم المتحدة (S/2010/143)	١٢ دولة عضواً ^(أ)	المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والممثل السامي لشؤون نزع السلاح، والأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، والرئيس بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة	ناتبة الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس، وجميع المدعويين	S/PRST/2010/6
٦٦٠١ ١٨ آب/أغسطس ٢٠١١			الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا	الممثل الخاص للأمين العام	
٦٦٥٧ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١	تقرير الأمين العام عن المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة عملاً بالبيان الصحفي لمجلس الأمن (S/2011/693)	جمهورية أفريقيا الوسطى، جنوب السودان	الممثل الخاص للأمين العام، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، والأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا	جميع أعضاء المجلس، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجميع المدعويين بموجب المادة ٣٩	S/PRST/2011/21
	التقرير الأول للأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/2011/704)				

(أ) أستراليا، وألمانيا، وبوتسوانا، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية كوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وسويسرا، وكوستاريكا، والكونغو، والمغرب.

١٢ - تقارير الأمين العام عن السودان

عرض عام

رئاسية في ما يتعلق بالسودان. وركز المجلس على الاستفتاء الذي أُجري في جنوب السودان، وتأسيس جمهورية جنوب السودان، ووضع أبيي، وهي أمور تمثل معالم هامة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وبالإضافة إلى ذلك، تابع المجلس الانتخابات الوطنية التي أُجريت في عام ٢٠١٠ وعملية الدوحة للسلام والحالة الأمنية والإنسانية في كل من السودان

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ٤٨ جلسة، بما في ذلك أربع جلسات مغلقة مع البلدان المساهمة بقوات^(١٧٤)، واتخذ ١١ قراراً وأصدر خمسة بيانات (١٧٤) انظر S/PV.6296 و S/PV.6361 و S/PV.6420 و S/PV.6514.